# الأوضاع السياسية وآثرها على قيم التسامح في الجمهورية اليمنية في الفترة من 1990-2010م

## رؤية سوسيولوجية- تحليله – مقارنة

الباحثة/ إيمان عبدالملك باصيد

**ملخص الدراسة:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأوضاع السياسية وآثرها على قيم التسامح في الجمهورية اليمنية في الفترة من 1990-2010م. وبعض الأهداف الفرعية الأخرى. من خلال الإجابة على بعض الأسئلة منها ما آثر التطور الاجتماعي والسياسي على قيم التسامح في الفترة من 1990-2010م. وما الدلالات الاجتماعية للتسامح؟ واستخدمت الباحثة المنهج (التحليلي، المقارن). واستخلصت الدراسة بعض النتائج منها: تمثلت فترة التسامح في الجمهورية اليمنية بالعام 1990م(حسب دستور دولة الوحدة). رغم مرور عقدين من الزمن على الإعلان عن التسامح في دستور الجمهورية اليمنية ، والاتفاق مع ما جاء في الاتفاقيات و المواثيق الدولية الموقع عليه من قبل رئاسة الجمهورية اليمنية عليه في المواثيق الدولية إلا أن الأحداث تشابهت ولم يحدث تطورات ثقافية من حيث التعايش مع الأخر. فتشابهت الأوضاع خلال عقدين من الوحدة. خلال فترة التسامح و وجدت ثقافة سياسية تعبوية كرست ثقافة الكراهية بالتالي رفضت الآخر. وتوصلت الدراسة إلى بعض التوصيات منها على وزارة الأوقات فتح أو إغلاق الأبواب المغلقة في المساجد المخصصة للالتقاء الخاصة من الشباب كما على وزارة الإعلام التوعية بثقافة التسامح.

**Study Summary:**

The declaration of the Yemeni unification was in 1990 between the two parts of Yemen (formerly). The constitution of the unified country consisted of the right of coexistence in the light of diversity (political - cultural - social ... etc); thus, many parties, NGOs, unions and different associations emerged and were active. Therefore, this study seeks to explain the mechanism of coexistence among the different parties as well as aims to identify the political situation and its impact on the values of tolerance in the Republic of Yemen during the period 1990 -2010, including some other sub-objectives. The study finds answers for its inquiries, some of which are: what is the impact of the social and political development on the values of tolerance during the period 1990 – 2010? What are the social denotations of tolerance? The study uses the (analytical - comparative) approach for their importance in this study. The study concludes some results, some of which are: The period of tolerance in the Republic of Yemen was represented in the year of 1990 (according to the constitution of the country of unity). After two decades since the declaration of tolerance was ratified in the constitution of the Republic of Yemen, and the agreement with the international agreements and conventions on human rights signed by the Presidency of the Republic of Yemen, there have been no cultural developments in terms of coexistence with the other. After two decades of unity, the situation is still similar than that one in the past. During the period of tolerance, there has been a tactical political culture of hatred and rejection of others. The study consists on some recommendations, some of which are: the Ministry of Endowment should open or close the closed doors of , and the Ministry of Information should raise the awareness regarding the culture of tolerance.

Keywords: situation, impact, values, tolerance

**المقدمة:**

يهتم علم الاجتماع بدراسة مختلف [الظواهر، المشكلات] الاجتماعية لاعتبارها ناتجة عن التفاعل الاجتماعي بين مختلف أفراد المجتمع ، و الجماعات الاجتماعية. التي تتعايش مع بعضها البعض كلاً باختلاف [(عادته، تقاليده، قيمه)الاجتماعية وممارستهم لطقوسهم الدينية التي اعتادوا على ممارستها سواءً عند توارثها من أبائهم ،أجدادهم أو حتى عند اكتسابهم لها من خلال ثقافة تعبوية بأي طريقة كانت].وعند دراسة القضايا السياسية دراسة سوسيولوجية ذلك يعطي الموضوع رؤية مختلفة وتوضح العلاقة بين العلوم الاجتماعية والإنسانية من هنا تدرس الدراسة إحدى القضايا الصراع السياسي في المجتمع اليمني برؤية سوسيولوجية ذلك يعني أن علم الاجتماع علم واسع ويستطيع دراسة الظواهر الاجتماعية مهما كانت تعقيداتها وتدخلاتها مع الظواهر الاجتماعية الأخرى.

والمجتمع اليمني أحد تلك المجتمعات ذو تعددية اجتماعية، ثقافية، سياسية...الخ وفي ظل التعددية والاختلاف تكون هناك قيم التسامح عند ممارستها في الحياة الاجتماعية عامة والسياسية خاصة من خلال بعض المؤشرات الدالة على التسامح. وأبرزها(التعددية، التعايش، المساواة، القبول بالآخر،...وغيرها ) بالتالي يكون التسامح في الحياة الاجتماعية عامة، والسياسة خاصة من حيث تعايش المختلفين (سياسياً، اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً...الخ). وستقوم الدراسة على الجانب السياسي من خلال دراسة الحياة الاجتماعية والسياسية وممارسة أنشطتها علناً بعد الإعلان عن التسامح السياسي في المجتمع اليمني في 22/مايو/1990م حسب دستور دولة الوحدة اليمنية ووجدت هناك ثقافة سياسية تعبوية . عملت على توجيه الوعي السياسي في اتجاه واحد رافضة قبول الحوار أو الرأي والرأي الأخر و تعتقد أنها على صواب وغيرها على خطأ. مما عملت على تشويه الوعي السياسي في الوسط المجتمعي. واستهدفت تلك الثقافة فئة اجتماعية معينة (الشباب) الذين تتراوح أعمارهم ما بين (18:35) عاماً.

**إشكالية الدراسة:**

عاش المجتمع اليمني عقوداً طويلة مقسماً إلى شطرين في صراعات سياسية بين القوى الاجتماعية في المناطق الشمالية، والجنوبية لتغير النظم السياسية الحاكمة (الإمامة، الاستعمار)، ومن ثم الصراعات بين الشطرين(سابقاً). انتهت جميعها بالمصالحة بين المتصارعين. حتى قامت الوحدة في 22/مايو/1990 م. واتسم دستور دولة الوحدة :" بقبول التعددية وحق الاختلاف في الرأي ، وحرية الرأي و التعبير، الاحترام المتبادل، التداول السلمي للسلطة، كما تعني التعددية الاعتراف بالآخر، وبحقه في المواطنة المتساوية و الاعتراف بكل حقوقه السياسية و المدنية"[1] المتعهد بها ضمن ميثاق الأمم المتحدة وأبرزها: "الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب. كما عبر إعلان اليونسكو في رسالته حول التسامح عام 1995م"[2].وفي تلك الفترة حدثت تطورات( سياسية ،اجتماعية ،ثقافية ...الخ) مثلت نقلة نوعية في مجال الصراع السياسي، والانتقال من النظم الأحادية الشطرية إلى النظام الديمقراطي. و أُعلن رسمياً عن ممارسة (الأحزاب، النقابات، الاتحادات، الجمعيات، الجماعات الاجتماعية، سياسية، ثقافية ...وغيرها. إلا أن دولة الوحدة واجهت صعوبات أهمها: (رفض البعض مواد دستور دولة الوحدة، رفض الآخر(الشريك الأساسي في دولة الوحدة) ثم التعامل معه تحت مظلة اللقاء المشترك، رفض الآخر المختلف( أيديولوجياً، ثقافياً، مذهبياً، دينياً). على الرغم من فرض حق التعايش في ظل الاختلاف دستورياً سواءً في دستور 1990 أو دستور 1994م. من هنا تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال ما طبيعة التعايش بين المختلفين في فترة التسامح السياسي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة( 1990م- 2010م ).؟

**هدف الدراسة:**

هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة الأوضاع الاجتماعية و السياسية في الجمهورية اليمنية في الفترة من( 1990- 2010 م) ،من ثم معرفة الدلالات الاجتماعية للتسامح السياسي، أخيراً معرفة آثر التطور الاجتماعي على إنتاج قيم التسامح السياسي من عدمه في فترة الدراسة.

**تساؤلات الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات ويعد التساؤل الأساسي ما طبيعة الأوضاع السياسية في الجمهورية اليمنية و آثرها على قيم التسامح في الفترة من1990 – 2010 م. ويتفرع عنه بعض التساؤلات كالتالي:

- ما الدلالات الاجتماعية للتسامح السياسي في الفترة من1990 – 2010 م؟
- ما آثر التطور الاجتماعي على قيم التسامح السياسي من عدمه في الجمهورية اليمنية في الفترة من 1990- 2010م؟

**منهجية الدراسة:**

قامت الدارسة على المنهج التاريخي، التحليلي، المقارن لما لهما من أهمية في هذه الدراسة.

**حدود الدراسة:**

الحدود الزمنية : في الفترة 1990-2010م.

الحدود الجغرافية: الجمهورية اليمنية.

**أولاً : مفاهيم الدراسة:**

**1. الأوضاع الاجتماعية:**

يُعرف مفهوم الوضع الاجتماعي في بعض معاجم مصطلحات العلوم الاجتماعية :"بدور الفرد في الجماعة فهو محل التنظيم للأدوار أو مجموع توقعات الأدوار وهو عنصر استغلالي ذاتي تنظيمي،أي تحديد موضع الفرد في المكان الاجتماعي وفي فئة عضوية التنظيم"[3] و يعرف أيضاً: "بالمركز أو الدور الاجتماعي(...) وما يرتبط به من معايير، فإن من يشغل الأوضاع يأتي بسلوك محدد بصورة تقريبية، "[4]. وتضع الباحثة تعريفها الإجرائي كالتالي: مجموعة الأحداث و الوقائع الاجتماعية المساعدة على تكوين دور ومكانه الفرد في الجماعة الاجتماعية وما ينتج عن سلوكه الاجتماعي في بناء علاقاته الاجتماعية.

**2. أثر:**

تضع الباحثة تعريفها للمفهوم: ما ينتج من التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات الاجتماعية في مجتمع معين ويؤثر ويتأثر بغيره من الأفعال الاجتماعية بحسب الثقافة المجتمعية.

**3. القيم الاجتماعية:**

تُعرف القيم الاجتماعية في بعض معاجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها:" أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية التي يكتسبها الفرد ويحكم بها وتحدد مجالات تفكيره وتحدد سلوكه أيضاً وتؤثر في تعليمه. كما يكتسبها الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه، وتختلف القيم باختلاف المجتمعات؛ بل والجماعات الصغيرة. والقيمة قد تكون سلبية أو إيجابية ،كالتمسك بمبداء من المبادئ أو بالعكس احتقاره و الرغبة في البعد عنه"[5].وتضع الباحثة تعريفها الإجرائي: فالقيم الاجتماعية: مجموعة القواعد والقوانين و المعايير التي يكتسبها الفرد طوال حياته بداية من مجتمعه الصغير (الأسرة)حتى المجتمع ويؤثر ويتأثر فيها"[6].

**4- التسامح.**

يشتق مفهوم التسامح في بعض قواميس اللغة العربية: "من الفعل ( سَمَح ) ويحتمل المعنى : "الاستنكاري لما يتضمن من أفعال وتصرفات وأفكار يتضمنها المعنى حتى يدع الأمور تمر"[7].ويستخدم عند توقع حدوث خلافات، أي قبول المرء التنازل للآخر حتى يتجنب الخلافات بين الطرفين، فيعد ذلك في إطار القيم الأخلاقية.

و"يرتبط المفهوم بالديمقراطية باعتباره نظاماً سياسياً، لأنها تؤثر على الحرية الفكرية والتنظيم الذي يؤمنه النظام للمشاركة المتساوية من جانب أفراد المجتمع في الشؤون العامة والرغبة في احترام حقوق الآخرين وتعدد الأحزاب السياسية وحق المعارضة في النقد كل ذلك يمثل تطبيقاً قوياً لمبدأ التسامح "[8]. كما يحدث مع الجماعات الاجتماعية ذات الأقلية ولها أثرها على الواقع الاجتماعي مثل جماعات الإسلام السياسي التي مثلت أقلية من ثم تزايدت فتعطي لها النظم السياسية هامشاً معيناً من الاستقلال الذاتي في نطاق الدستور العام للبلاد.

مما سبق تضع الباحثة تعريفها الإجرائي للتسامح بأنه: قبول التعايش في ظل الاختلاف (الاجتماعي، السياسي، الأيديولوجي، الديني، المذهبي...الخ) لكل(الفئات، الشرائح، الطبقات إن وجدت) الاجتماعية من كلا الجنسين في الحضر والريف ولكل منهم الحقوق السياسية والمدنية .

وهنا وُضعت بعض المؤشرات الدالة على المفهوم:

- المصالحة.
- حق الاختلاف.
- التعددية السياسية.
- التعايش.
- عدم إصدار أحكام مطلقة.
- حرية الرأي و التعبير.

**ثانياً: النشأة الاجتماعية للتسامح:**

جاءت البدايات الأولى لاستخدام المفهوم في الواقع الاجتماعي والسياسي كمطلب اجتماعي في المجتمعات الغربية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الذين تزامنا مع بداية عصر النهضة والتمرد على السلطة التقليدية في مسألة الدين والسياسة، مثل مارتن لوثر أول المفكرين المهتمين بحركة الإصلاح الديني :"جاء التمرد على السلطة التقليدية الممثلة في سلطة الكنيسة في روما ، و الدعوة للفصل بين السياسة والدين للخروج عن سلطة الكنيسة ليأتي بعدها الانشقاق داخل الكنيسة لضرورة قبول الكاثوليك(الأغلبية) بالبروتستانت (الأقلية). وجاءت نشأته ليعبر عن التغير في الوعي المجتمعي الناتج عن علاقة جديدة. أي علاقة الاعتراف المتبادل بين القوى التي استمرت تتصارع خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، أي خلال (الحروب الدينية في أوروبا). أما عن الانشقاق داخل الكنيسة فقد تم تجاوزه بالاعتراف بحق الاختلاف".[9] إلا أن حركة الإصلاح الديني في أوروبا ارتبطت بصراعات داخلية بين قوى اجتماعية معينة.: "ولدت تلك الصراعات أخرى في مجتمعات جديدة( مجتمعات أوروبية ) ".[10] واستمرت تلك

الصراعات لقرون، لأن أن كل القوى الاجتماعية المتصارعة تعتقد أنها على صواب وغيرها على خطأ. :"فبعد قرون من الصراعات الدينية في أوروبا والاضطهاد الديني، حصل الاعتراف بالحق في الاختلاف الديني حيث أقرته قوانين ، ودساتير الدول الأوروبية، ومن ثم بدأ الدفاع عن مبدأ التسامح كقيمة اجتماعية أساسية في الحياة السياسية، وأصبح لمؤسسي الفكر الليبرالي اتجاهاتهم الفكرية ولهم الحق في الاختلاف. وطالما أن التسامح في أحد معانيه قبول الاختلاف. فإن ذلك يعني أن المجتمع الذي يتكون من اختلاف متعدد إذا لم يستفد من ذلك الاختلاف، فذلك يعني وجود إشكالية تؤدي إلى صراعاتهم، لذا يجب أن يعطوا الأولوية لكل ما من شأنه أن يحقق وحدتهم، وهكذا تكون قيم التلاحم بين( الأفراد ، الطوائف ،الشرائح ، الجماعات الاجتماعية المكانة الأولى ) ويحبط كل ما يمكن اعتباره عنصر اختلاف".[11] يؤدي إلى صراعهم . كما ارتبطت البدايات الأولى لاستخدام المفهوم في الحياة السياسية بارتباطه بالقيم الأساسية لقيام الدولة المدنية الحديثة من خلال القبول بحق الاختلاف بوصفه لازمة منطقية، مرتكزة على تعدد المداخل المعرفية ، واختلاف أدواتها ووسائلها التي تتباين بتباين أوجه الحقيقة، التي لا يحتكرها أحد إلا في حدودها النسبية القابلة للتغيير والتطوير ... ولا ينفصل ذلك الأساس المعرفي عن غيره من الأسس التي تعطى معنى الحرية في الدولة المدنية الحديثة، من حيث المواطنة القائمة على أساس عقد اجتماعي يقوم على حرية الفرد في ممارسة حقوقه الطبيعية، والمدنية بمستوياتها المختلفة (حرية المعتقد– الفكرية – الاجتماعية – الاقتصادية ... إلخ) ومن ثم تأكيد أن التسامح في (علاقة المؤسسات الدينية بالفرد أو علاقة الدولة بفكر الفرد). فلقد: "اقترنت الدعوة لتلك الحقوق بالدعوة لممارسة الديمقراطية ومنها ممارسة حرية الفكر على النحو الذي لا يسمح لطرف قمع طرف آخر في فكره ، ويحرر الأفراد أنفسهم من سلطة الكنيسة أو المؤسسة الدينية التي تحتكر تفسير الحقيقة، وتتناولها بما يخدم مصالحها أو تحالفاتها البشرية ، وتمارس سياسة توزيع صكوك الغفران ضمن تفسيراتها المؤلمة أو بعيداً عنها ".[12] وحينما طلب البروتستانت من الكنيسة عدم التدخل بين الفرد وربه (كرد فعل من الكنيسة الكاثوليكية ) أرادت تكريس الوعد و الوعيد حيناً والقوة والعنف حيناً آخر . إلا أن الأقلية (البروتستانت) طالبوا بحق الاجتهاد وبضرورة اتخاذ العقل حيزاً وحكماً.... وكذا بضرورة التسامح مع المخالفين ، الشيء الذي يعني السماح لهم بحق الوجود وحق التعبير

عن مذهبهم والقيام بالطقوس الدينية على الطريقة التي يعتقدون أنها الأفضل ... وذلك هو نفس المبدأ الذي تمسك به فلاسفة التنوير في أوروبا أمثال (جون لوك ،ميل ،...وغيرهم). حتى المنادين بالتسامح لم يكونوا مستعدين دائماً للسير على هذا المبدأ إلى أبعد مما يتحمله المذهب الذي يدينون به، وتقتضيه مصلحة الدولة التي ينتمون إليها، ويرضون عنها. فوضعوا حدوداً لحرية الاعتقاد خاصة إذا كان المذهب الذي يعقده الخصم مخالفاً لمذهب الدولة القومية التي ينتمون إليها، ويعملون على خدمتها وتقويتها، وفي تلك الأثناء كانت تلك التصرفات في أوروبا تسعى إلى تقوية النزعة القومية في قمتها، ولذلك اعتبرت الأغلبية (الكاثوليكية بأنهم غير جديرين بالتسامح ، لأنهم يدينون بالولاء لسيد أجنبي والمقصود به ( البابا في روما ).

**ثالثاً: الأوضاع السياسية في الفترة (1990 – 2010)م.**

تستعرض الدراسة هنا الأوضاع السياسية في الفترة (1990 – 2010 )م. فمنذ بدايتها اعتقد اليمانيون بأنه سيسود تسامح ففُرض فيها القبول بالآخر المختلف، حيث حُرم ما قبلها ( التعدد، الاختلاف السياسي)، منذ العام 1990م. اختلفت الأوضاع و أصبح ما كان غير معلن مُعلناً. و اتسمت الفترة بالممارسة العلنية للأحزاب السياسية، توسع مؤسسات المجتمع المدني، حرية الرآي والرأي الآخر ... الخ. وذلك ما سيتضح كالتالي:

## 1–نبذة تاريخية:

يوضح التاريخ الاجتماعي لليمن الطابع العام للحياة الاجتماعية و السياسية بالتسامح النسبي*[13]. وعلى الرغم من الانقسام الشطري في المجتمع اليمني إلا أنه لم تحدث صراعات دينية أو حتى مذهبية.

حتى:" فترة حكم الأئمة كانت العلاقة بين الإمام مع أصحاب الديانة اليهودية (الأقلية) علاقة تحقيق مصالح. لأن اليهود لهم خبرة في بعض أعمال ديوان الدولة، فأُعطى لبعضهم مناصب في ديوان الدولة من أهمها (الجمارك) ولم يكن لهم جميعاً مناصب عليا في ديوان الدولة"[14]. فارتبطت بهم الوظائف العامة بديوان الدولة وظلوا يدفعون الجزية للإمام.

وكذا اختلفت الأوضاع في فترة ما بعد قيام ثورتي سبتمبر و أكتوبر في المناطق الشمالية عن الجنوبية ففي المناطق الجنوبية سابقاً :"وجدت جماعات التبشير الخاصة بالقوى الاستعمارية و مارست نشاطها [حتى يظل المجتمع خاضع بدون أي جدال حول أي قضية مستفيدين بذلك من تجربة الإمام بصورة غير مباشرة](سياسة القمع والتميز)"[15]. بين أفراد المجتمع مما خلق مشكلات اجتماعية كرست الكراهية في الأجيال اللاحقة.، أما الإمام فقد رفض أي نوع من سياسة العدل والمساواة بين أفراد المجتمع لاعتبار أنه يطبق شريعة الله على أرضه ولا يحق لأحد الرفض وإلا فمصيره السجن، كل ذلك عكس تميزه بين بعض(الفئات– الشرائح) الاجتماعية وجعل هناك التمييز بين الفئات الاجتماعية. وعمل على قمع الحقوق السياسية والمدنية بالمقابل الاستفادة من خبرات الأقليات الدينية و التعامل معها على أساس مصالح.

## 2– الأوضاع السياسية في دولة الوحدة.

### أ. الفترة الأولى ( 1990 – 2000) م.

مثل عام 1990م نقلة نوعية في مجال الصراع السياسي و الانتقال من النظم الشطرية إلى النظام الديمقراطي، واعتبر كنقلة نوعية للمجتمع اليمني نحو النظام الديمقراطي توازن القوى(وجود حزب أحادي في كلا الشطرين).، واعتبر النظام الديمقراطي نظام سياسي للبلاد فقد ظهرت العديد من القوى السياسية باتجاهات مختلفة، تتضمن الحرية بأشكالها المختلفة سواءً كانت (حرية الراي والتعبير– الانتماء السياسي– حق التجمع السلمي– الاعتصام –الرفض بطرق سلمية...الخ).في ظل ظروف اجتماعية –اقتصادية أهمها(الفقر–البطالة).

:[ومن خلال وجود قادة جماعة الإسلام السياسي في الدولة ودمج وظائفهم في السلطة هنا أصبح خطاب رجال الدين أداة لمن يمارس العنف ويكرس ثقافة الكراهية ويصبح العنف نتاج ذلك فمنذ الإعلان عن اتفاقية مشروع الوحدة عام 1989م رُفض المشروع من قبل جماعات الإسلام السياسي لاعتبار أن شريك الوحدة شيوعي يتبع قوى سياسية خارجية (غير إسلامية– علمانية) تدعو للفصل بين الدين و الدولة، ومن ثم فإن القبول به يعد مخالفاً للشريعة الإسلامية، لكن الأصل أن مشروع الوحدة اعتبر مشروع إنقاذي للطرفين فبالنسبة للجنوب لما يعاني من أزمات اقتصادية بشكل أساسي نتيجة انهيار المعسكر الاشتراكي

الداعم لحكومة الجنوب (سابقاً) في حين تزايدت الأطماع الخارجية بالأرض الجنوبية لما لها من أهمية إستراتيجية، ولتحسين الوضع الاقتصادي،في المناطق الشمالية في المستقبل أيضاً. أما عن رفض جماعة الإسلام السياسي جاءت لأسباب سياسية أكثر منها ثقافية. في المقابل اعتبرا الشطرين (سابقاً) كلاً ملجأً للآخر الفار من سلطته ولأن أبرز قادة جماعة الإسلام السياسي مندمجة في السلطة (في الشطر الشمالي سابقاً) ساعدها ذلك على الوقوف ضد السلطة في الحين الذي كانت داعمة لها في وقت سابق كما لم يكن دمجها في الجهاز البيروقراطي فحسب. و إنما في الجهاز الأمني ومثل ذلك خطورة على مستقبل البلد خاصة عند حدوث أزمات سياسية قد تؤدي إلى أعمال عنف، وهنا تكمن الخطورة، فقد عرفت تلك الجماعات بالمتشددة و ما يميزها عن غيرها وضع مراكزها السياسية].وفي العام1990 أُعلن رسمياً عن قيام الوحدة، انتقل النظام الى الديمقراطي الذي يتسم بقيم الليبرالية فظهرت مفاهيم أهمها(التسامح، التعددية، الاختلاف، العدل،المساواة...الخ) تسمح بحق التعايش في ظل الاختلاف بالتالي ظهور: "العديد من الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، النقابات، الاتحادات".[16] وفي الجانب الآخر في :[العام 1991م أثناء أزمة الخليج وعودة ما يقارب المليون مهاجر يمني من السعودية عاد أغلبهم وهم متشبعين بالمذهب السلفي نتيجة تعايشهم معه مما انعكس ذلك على واقع حياتهم الاجتماعية وأصبح أحد الأطراف الأساسية لقوى الإسلام السياسي بعد أن تبناه بعض كبار رجال الدين والقبيلة الذين ينتمون لحزب التجمع اليمني للإصلاح ولهم مراكز في السلطة منذ الائتلاف الثنائي بعد الوحدة مباشرة ومع حق التعددية في الرأي والفكر والتعبير مارست أنشطتها حسب دستور دولة الوحدة. من هنا أصبح للمذهب مدرسة فكرية وأساتذة متخصصين جذبت إليها من يرغب في التعليم السلفي وركزت على ثنائية (التكفير-الردة)،(التحليل-التحريم) وتزايدت كمياً في مناطق مختلفة سواء في الحضر أو الريف إلا أنها ركزت على وجود جامعتها الأهلية و معهد مخصص لمن يرغب أو حتى لم يحالفه الحظ في إكمال الدراسة الجامعية ومن الطلاب يعاني بعضهم من مشكلات اجتماعية أهمها (الفقر-البطالة)وهدفت تلك القوى من خلال المعاهد العلمية إلى تعبئة ثقافة سياسية ممنهجه بتلك المؤسسات من خلال البعد الأيديولوجي و التوجه السياسي و الثقافي بشكل أساسي .وتزايد عدد الملتحقين بالمعاهد من خلال الأنشطة المعتاد القيام بها مثل(الدعوات

الإرشادية-إقامة المحاضرات-ندوات-جمع تبرعات).داخل وخارج تلك المعاهد*[17]، واستمرت تلك المعاهد منذ سبعينات القرن العشرين حتى العام 2001م*[18] إلا أن قرار إلغاء المعاهد جاء متأخراً بعد تغلغل الفكر السلفي. أما بقية أعضاء جماعه الإسلام السياسي فقد أعلنت عن نفسها كقوة سياسية تمارس نشاطها كحزب سياسي(التجمع اليمني للإصلاح) ويضم معظم رجال الدين البارزين]. كما مثل العامين (92:90) م من عمر الوحدة مرحلة انتقالية وباتفاق في تقاسم السلطةبين الشريكين الأساسين، وفي انتخابات 1993م :"بدأ الخلاف حول تقاسم السلطة، والمشاركة مما أدى إلى مواجهات عسكرية دَعمت تلك المواجهات بالفتاوى الدينية من قبل كبار رجال الدين وقادة في جماعات الإسلام السياسي، واعتبروا: "المشاركة في المواجهات كالجهاد لأنهم يقاتلوا شيوعيين خارجين عن الدين الإسلامي من أجل جذب الأغلبية من أفراد المجتمع للمشاركة في تلك المواجهات"[19]، وذُكرت أيضاً :""فتاوى دينية تُكفر الجنوبيين بشكل عام والحزب الاشتراكي بشكل خاص. سارت تلك الفتوى في اتجاه واحد وعملت على تزييف الوعي السياسي"[20]. غرس ثقافة (الكراهية، المناطقية، الجنوبيين، للشماليين).وانتهت تلك المواجهات بخسارة الحزب الاشتراكي. و هناك أيضاً بعض العوامل التي ساعدت على خسارة الشريك الأساسي في تلك المواجهات مثل :"عدم وجود الثقة المتبادلة بين الطرفين"[21] إضافة إلى:[الدعم الخارجي من بعض دول الجوار في مجلس التعاون الخليجي بالسلاح المتطور والغير مدرب عليه أفراد الجيش، في تلك الفترة]*[22] أختلف الباحثون حول عوامل فشل الحزب الاشتراكي في صراع 94م فمنهم من رأى أن الفشل: "جاء بسبب إعادة توزيع المعسكرات وتشتيت المعسكرات الجنوبية في المناطق الشمالية"[23]، "وفشل تحالف معسكر العمالقة مع قبيلة بكيل في الشمال"[24] وهنا لا يمكن الأخذ بتلك العوامل لعدد من الاعتبارات منها:

أولاً: ما ذكره الباحثون السابق ونحول العوامل العسكرية وليست سياسية من ثم عند القبول بالوحدة بين المختلفين يعني قبول التعايش، والتنازل لبعضهم البعض وتصبح البلد بلد الجميع دون استثناء أو تمييز بين أفراد المجتمع أو انحياز لطرف دون آخر و انتقال المعسكرات بين المناطق المختلفة في البلد شيء طبيعي بل عليهم التنقل خاصةً وقد تغيرت الخارطة الاجتماعية للبلد والنظام السياسي. لذا عليهم جميعاً التعرف على

الطبيعة الايكولوجية، المناخية للبلد لأن من طبيعة وظائف الجيش حماية البلد من الاضطرابات الداخلية و الاعتداءات الخارجية فيصبح إعادة التوزيع للجيش من الأشياء الطبيعية، أما عن التحالفات بين بعض القبائل مع بعض من قوى الجيش ذلك يعني انقلاب ضد الدولة منذ البدايات الأولى لقيام المشروع .وهناك عامل آخر من المعروف أن المجتمع اليمني مجتمع قبلي الولاء للقبيلة أكثر من الدولة فمهما يكن لن تتحالف أي قبيلة في الشمال مع أي شخص أو جماعة في تلك الفترة. أما الآن اختلف الوضع وقد يحدث فعلاً تحالف قبيلة مع من لها مصلحه معه.

واستُهدف كذلك (بعض المثقفين، السياسيين، شعراء، بعض الأكاديميين، نُشطاء سياسيين) من قبل بعض رجال الدين المتشددين وكانوا في السلطة. لكنه وخلال الفترة المعاصرة ومع قبول تغيير النظم السياسية واختيار الديمقراطية تطلب ذلك القبول بالتداول السلمي للسلطة. وعندها تأخذ تلك الجماعات والقوى السياسية من الديمقراطية ما تظن أنه يدعمها ويثبت مراكزها السياسية. لذا تعلن موافقتها على نوع النظام مستخدمة مصطلحات دينية (كالشورى)مثلاً وتوضح المعنى الذي تقصده فيكون متقارباً مع المعنى الذي يقصد النظام السياسي، بمعنى آخر يتفق على مضمون نوع النظام وكل له شكله الخارجي عند إطلاق تسميات عليه، فتستند على المعنى لتخرج من إطار علماء السلطة المقربين إلى قوى سياسية لها الحق في تداول السلطة ،ولكنها لا تأخذ لنفسها مبدأً معيناً لتسير باتجاه واحد بل تارة داعمة ومثبتة للسلطة تحت مقولة (لا خروج على طاعة الوالي) لتثبيت وجودها (داخلياً–خارجياً) وتارة آخري عندما تخرج من إطار المؤيد إلى إطار المعارضة رغم أن هناك اتفاقية *[25] بين الطرفين الإصلاح والمؤتمر(كقوة سياسية–دينية).وعند انتخابات 1993م البرلمانية وحصول الإصلاح على مقاعد في البرلمان حتى العام 1996م بدأ يخرج من إطار المؤيد إلى المعارض عند عقد اللقاء المشترك ضمن أربعة أحزاب أكبرهم الشريك الأساسي في الوحدة وثلاثة أحزاب صغيرة بعضها لم يكن له مؤيد سوى محافظة واحدة. حزب الحق في محافظة صعده ،اتحاد القوى الشعبية–حزب البعث العربي الاشتراكي قطر اليمن).للالتقاء جميعاً عند مصلحة واحدة واختلافها في البرامج الداخلية لها. وهناك جماعات إسلامية تبدي تفرغها وانشغالها في ملاحقة ما تطلق عليهم الكفرة، ولا تمارس نشاط سياسي بل إصدار فتاوى تكفيرية ضد بعض المثقفين–الأكاديميين–

السياسيين أمثال د.عبد العزيز المقالح، عبد الكريم الرازحي،حمود العودي. فما قامت به عملية قمع الإبداع ومن قبله الأفكار و التصورات الناشئة لتصبح إحدى صور قمع الحرية الأساسية في التنمية الفكرية إلا أن ذلك عملياً غير ممكن لأن العقل لا يتوقف إلا عند فقدانه أو موته.

عادةً ما تعمل تلك الجماعات أو قوى الإسلام السياسي على: "صياغة خطاب راديكالي متشدد لتشويه الوعي المجتمعي عامة و السياسي خاصة وتزيف الوعي للأفراد العاديين تجاه تلك الإبداعات الفكرية".(26) من هنا تتشابه جماعات الإسلام السياسي في اليمن مع بعض جماعات الإسلام السياسي في بعض المجتمعات العربية و الإسلامية من حيث خطابهم الراديكالي للواقع الاجتماعي والسياسي في مجتمعاتها (إلا أننا لسنا بصدد تلك المقارنة). و غالباً ما تصل إلى السلطة القضائية للفصل فيها و انتهت تلك الأحكام بالبراءة لبعضهم وهم الأقلية بالاستتابة أما من أُصدرت ضدهم فتاوى تكفيرية لأسباب سياسيه فقد لجأ إلى بعض الدول المجاورة منذ ما قبل دولة الوحدة وعند قيام الوحدة عادوا مرة أخرى لليمن وهناك أيضاً من استهدفوا أثناء حرب صيف 1994م وعادوا مستفيدين من قرار العفو العام الذي أصدره رئيس الجمهورية في تلك الفترة الرئيس السابق علي عبد الله صالح. ورغم كل ذلك نجد أن تلك الجماعات مستمرة في فتواها التكفيرية مستهدفه المثقفين الأحياء منهم والأموات أمثال محمد عبد الولي في روايته صنعاء مدينه مفتوحة، وجدي الأهدل قوارب جبلية؛ مطبع دماج الرهينة وكذا أُستهداف مركز دراسات المرأة سابقاً الذي تغير اسمه إلى مركز دراسات النوع الاجتماعي بسبب خطأ في ترجمة مصطلح (الجندر).

كما أظهرت تلك الجماعات رفضها للآخر إلى أن وصل ذلك الرفض إلى أعمال عنف واكتسابها ذلك من خلال تعايشهم مع الفكر السلفي وكذا عند مشاركتها في الحرب في أفغانستان من ثم عادت لتصبح ضد الشيوعيين اليمنيين واعتبروهم امتداد الالتحاد السوفيتي في شبه الجزيرة العربية ولم يكن هناك أي تمييز مدني (سياسي) أو عسكري فعملت على زعزعة الأمن و الاستقرار من خلال عمليات الاغتيالات أمثال اغتيال عبد العزيز السقاف في الورقة المقدمة منه لندوة حول حقوق الإنسان التي انعقدت في 91م. وبالرغم من كل ذلك لم تكن جميع قرارات قادة جماعات الإسلام السياسي خاطئة و عنيفة و تكون أحياناً ذات

موضوعية وذلك ما نجده في وثيقة العهد و الوفاق للصلح بين الأطراف المتصارعة في حرب 1994م حيث وضع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شرطه بجانب توقيعه بقوله:"موافق على ما في الوثيقة على أن يعود نائب الرئيس (علي سالم البيض) إلى صنعاء ويمارس مهامه الاعتيادية"[27].

صفوة القول: انقسمت جماعات الإسلام السياسي إلى رسمية وغير رسمية تتسم الأولى بالعنف اللفظي و اللاعنف بينما الثانية تتسم أنشطتها القمع/العنف وعادةً ما يكون لها مواقف حدية من الآخر.قمع لحق المواطنة المتساوية. ورأى بعض الباحثين أن خطابات تلك الجماعات خرجت من نطاق التعصب إلى التطرف وهذا ما يظهر عليها كما انتقلت من الإسلام السياسي إلى التأسلم السياسي . وهناك أيضاً أراء حول قضايا آخري فيما يتعلق في تراجع مشاركة المرأة –دور المثقفين في الأوضاع السياسية تختلف الآراء حول ذات الرأي فما حدث اختلاف بين المحافظات من حيث تراجع دور المرأة في المحافظات الجنوبية و الشرقية في العام 1994م.عما قبله حيث أختلف الأمر فبينما هناك تقدم بسيط في بعض المحافظات الشمالية بمعنى إن التغييرات الاجتماعية في وضعية المرأة التي حدثت لا نستطيع تعميمها على جميع محافظات الجمهورية وبصورة عامة لا يعني وجود امرأتين بمجلس الوزراء أن ذلك تقدماً وكذا تمثيلها لسفارة أو سفارتين بل هناك امرأتان بدرجة سفير مع وقف التنفيذ. والباحثة أيضاً تتفق مع الرأي تراجع دور المثقفين في الحين الذي اشتركوا في تغيير الأنظمة الاستبدادية إلا أن دورهم تراجع في تحسين الأوضاع السياسية منذ ما بعد قيام الوحدة في 1990م. أما عن القوى الاجتماعية ذات مرجعية دينية تحالفت مع الجيش و المشايخ و التجار وأضر ذلك بحزب الإصلاح، فتلك القوى لم يكن بروزها منذ قيام الثورة 26 سبتمبر 1962م إلا أن خطابها قد تغير بعد 1994م عند بعض القادة منهم واستمر بعضهم برفضه للآخر كما أن أبرزها جمع بين ثلاثية (الدين–القبيلة–السياسية). أمثال الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر.

أخيراً هناك جماعات إسلامية عشوائية أهم أنشطتها ممارسة العنف وهي جماعات غير رسمية ويوضح الجدول التالي تلك الجماعات في تلك الفترة:

**جدول رقم (1-1)**

**يبين الجماعات الإسلام السياسي (غير رسمية)**

| ل | أسم الجماعة | القيادة |
|---|---|---|
| 1- | الجبهة الإسلامية العالمية لمحاربة اليهود والنصارى وأصبحت تعرف باسم ((تنظيم القاعدة)) | – أسامة بن لادن<br>– يمن الظواهري |
| 2- | تنظيم الجهاد الإسلامي | – طارق الفضلى<br>– جمال النهاري |
| 3- | جيش عدن أبين الإسلام | – أبو الحسن المحضار |
| 4- | معسكر حطاط ومعسكر جبل المراقشة | – الد عبد النبي |

محمد محمد المقالح: من قتل جار الله عمر.الجريمة بين الدين و السياسة.[28]

من جماعات إسلامية –متشددة-عشوائية -غير رسمية – تعمل على زعزعه الأمن والاستقرار فعملت تلك الجماعات على رفض الآخر بالعنف مما ساعد على اضطراب الأمن والاستقرار ،وخروجها من التشدد إلى التطرف أو بمعنى آخر الانتقال من الثأر الاجتماعي إلى الثأر السياسي .مما يجعل البيئة اليمنية غير صالحة لأي استثمار أجنبي أو محلي داخل اليمن يساعد على تحسين الوضع الاقتصادي العام للبلد.وذلك ما حدث عند استهداف السفير البريطاني في صنعاء وكذا استهداف البارجة الأمريكية كول.

مما سبق نستنتج بعض خصائص جماعات الإسلام السياسي.

- خصائص جماعات الإسلام السياسي (الغير رسمية):
- ترتبط بعلاقات خارجية مع قوى الإسلام السياسي في الخارج وبعضها متطرفة مثل جماعة أسامة بن لادن.

- جميعها ترفع شعار الجهاد في أغلب أوقاتها وتعتبر الاغتيالات من ضمن أعمال الجهاد.
- لها ثقافة جامدة غير ديناميكية.
- غالباً ما كانت تستخدم دور العبادة لخطاباتها الرافضة للآخر.و للخاصة من أعضائهم وبعض الأعضاء الجدد الذين وصلوا إلى مستوى الجهاد بالنفس.
- عملوا على نشر ثقافة تعبوية رافضة للآخر المختلف عنهم تلك الثقافة لا صلة لها بالدين الإسلامي الحنيف.

**ب–الفترة ( 2000– 2010)م.**

مثلت المرحلة الثانية من دولة الوحدة امتداداً لآثار المرحلة الأولى لبعض الأحداث وظهور إشكاليات أخرى لأحداث غيرها اتجهت جميعاً لرفض الآخر. إلا أن الآخر تشابه في جوانب واختلف في أخرى فمن حيث تكوين كتل معارضة خاصة في المحافظات الجنوبية وتكونت بدلا عن الكتل المعبرة عن عدد أقل من الجماعات وتزايدت المشكلات الاجتماعية وحدث توتر ونتج عنه الاستمرار في الإعلان عن منظمات مدنية حقوقية مثل (هود للدفاع عن الحقوق و الحريات–المرصد اليمني لحقوق الإنسان – صحفيات بلا قيود...وغيرها). وفي تلك الفترة أيضاً كان رفض الآخر من خلال دور العبادة من قبل جماعات الإسلام السياسي حيث يلتقي أكبر عدد ممكن من المصليين خاصةً والأغلبية غير مثقفين وغير مهتمين بالأعمال الفكرية و يمكن القول أن جماعات الإسلام السياسي دعت إلى رفض الآخر المختلف ثقافياً لبعض المثقفين – السياسيين كما حدث منذ بداية الألفية الثالثة حتى نهاية العقد الأول من الألفية. لكنها رفضت الآخر الأيديولوجي بينما هناك بعض المنتمين للجماعة رفضوا الآخر ثقافياً أما جماعات الإسلام السياسي الغير رسمية رافضة للآخر بجميع صوره وأشكاله ومتشددة في آرائها كما حدث عند اغتيال الأطباء الأمريكان في مستشفى جبلة. فعادةً ما تكون متشددة ولا يستطيع أحداً إقناعهم إلا أشخاص من نفس الفكر ويمتلكوا نفس القدرة على الحوار من جهات مختلفة. كل ذلك يشوش دور رجال الدين عند أفراد المجتمع العاديين، كما يشير ذلك إلى الدور الفعال لرجال الدين في حشد وتجميع وإرسال أي رسالة أو توعيه لأكبر عدد

ممكن من أفراد المجتمع العاديين. وما نجده من تلك الجماعات محاولتها تغيير الواقع ورسم صورة مستقبلية كما تراها للمجتمع في اتجاه واحد متجاهلة بقية الاتجاهات وهذا ما يتضح منذ النصف الأول من العقد الثاني 2004م. حيث أعلنت عن قيام الدولة الإسلامية، ورفضها لطبيعة المتعايشين معها بقيادة (أنور العولقي)في محافظة أبين واعتبرتها إمارة للخلافة الإسلامية فوجود قوى(إسلامية–سياسية) بتلك القوة يعني أن هناك داعم خارجي لها يدعمها بكل ما تتطلبه الحياة وتوفر لها كل المستلزمات و الاحتياجات، أيضاً من التوقعات الاجتماعية بظهور أي جماعة أخرى غير رسمية وستقوم به، تهدف إليه طالما وجدت جماعات سابقة لها وبدون رد فعل يمنع وجودها. لأنها لا تسيئ فقط للأمن واستقرار البلد أو تؤثر سلباً على الاقتصاد والتنمية في المجتمع هي أيضاً تسيء للمعتقد الرسمي في البلد وتضع صورة سيئة للدين الإسلامي خاصة في ظل اتساع القاعدة الإعلامية أو عولمة الإعلام فنجد انخفاض نسبة السياحة– انخفاض نسبة الاستثمار المحلي والأجنبي في البلد واستهداف لعماد التنمية بصورة عامة وتنمية أهم مورد من الموارد البشرية. استهداف للفئة الاجتماعية (الشباب)(35:18) فكل شخص يفجر نفسه من ذات الفئة. مما يعني تشويش الوعي السياسي عند الشباب ،تشويه الثقافة السياسية و الدينية، رغم وجود جهة رسمية (وزارة الأوقاف و الإرشاد)أيضاً اندماج وظائف رجال الدين بالسياسية. إن استهداف تلك الفئة العمرية بالذات. يؤثر سلباً على حياة المجتمع. كما يتم اختيارهم من مستوى خط الفقر أو أدنى مما يسهل عليهم استغلال وضعهم الاقتصادي خاصةً إذا كان الشاب أكبر أخوته وهو العائل لهم. وخلال ذلك العقد أيضاً ظهرت جماعات غير رسمية (عشوائية) غالباً ما تكون فسيفسائية غير معروفة، وبعد تنفيذها لأهدافها تُعرف بنفسها من القاعدة في أفغانستان فتهدد الأمن والاستقرار في البلد كل تلك الجماعات بأعمالها تلك تخرج من إطار الإسلام السياسي إلى التأسلم من ثم إلى إطار الإرهاب لما تقوم به من أعمال (عنف– تخريب). واعتبر:"التأسلم أيديولوجيا قادرة على إثارة التعصب وإحداث اضطراب في الأوضاع العامة. لاستخدامها العنف ومحاولتها فرض سلطتها على سلطة الدولة آن ذاك ، وبناء مؤسسات"[29] .متجاهلين وجود الدولة وذلك ما ظهر في بعض المناطق الجنوبية من البلد. وفي العام 2004 م هنا كجماعه دينية أخرى ظهرت في

شمال البلاد في محافظة صعده تحديداً إلا أنها تتميز عن غيرها بأنها لا تمارس العنف بدأت نشاطها منذ 1997م كنشاط صيفي كان يطلق عليها جماعة الشباب المؤمن من ثم أطلق عليها بجماعة الحوثين نسبة لحسين بدر الدين الحوثي قائد الجماعة. وأخيرا أطلقت على نفسها جماعه أنصار الله بدأت تدخل في الجانب السياسي وتزايد نشاطها السياسي من خلال رفضها للقوة السياسية الدولية (أمريكا و إسرائيل) ودخلت في صراع مع الدولة آن ذاك. ومن الطبيعي استمراره ست سنوات وقد يطول لأنه يمس المعتقد وذاك إرث ثقافي يورث عبر الأجيال من الآباء للأبناء فمن الصعب محاربته. و التفسير الآخر أن الطرفين يمتلكان نفس القوة العسكرية وتوقف المواجهات العسكرية للهدنة كان عامل آخر في استمرار الصراع لمدة ست سنوات إلى جانب أن جميع أعضاء الجماعة هم من أبناء المنطقة ذاتها ذلك يعني أنهم أعلم بمداخل ومخارج المنطقة خاصةً و أن المنطقة جبلية وتمركزهم في الجبال ساعدهم أكثر على السيطرة، لكن على نطاق واسع خاصة .وأن الزبدية مذهب ديني أساس في المجتمع اليمني، إلى جانب أن المجتمع لا يزال يعاني من مشكلات اجتماعية أهمها(الفقر، البطالة...الخ)في تزايد مستمر مما ساعد قيادة الجماعة على جمع أكبر عدد من المؤيدين لهم وانتقادهم للدولة باعتبارها المسئول الأول عن حل المشكلات، وكذا اعتبار قائد الجماعة كان أحد أعضاء البرلمان وهذا ساعده في الحصول على تقارير رسمية حتى يستطيع نقد الدولة من خلال مركزه السياسي، وطالما أنها قد وجدت دعماً خارجياً سواءً كان معنوياً أو غيره. كل ذلك ساعد على انتشار الجماعة واتساع نشاطها إضافة أن الجماعة ركزت على قضايا المجتمع المحلي لحل المشكلات البيئية هناك مثل وسائل الصرف الصحي، المراكز التعليمية، ارتفاع الأسعار مما أشعر المجتمع المحلي بمن يشعر بهم وبقضاياهم الاجتماعية بالتالي استطاع جمع أكبر عدد ممكن من المؤيدين له، يوضح ذلك وجود ثقافة سياسية تعبوية وليس وعياً سياسياً للانتماء السياسي للجماعة. واستمر الصراع ست سنوات. من ثم عاش اليمانيون فترة استقرار سياسي حتى نهاية فترة الدراسة.

الجدول التالي يوضح بعض حالات اللاتسامح السياسي الناتجة عن رفض الآخر آثر الصراع السياسي و آلياته الرئيسة خلال العقدين من دولة الوحدة (1990-2010)م المتمثلة برفض الآخر.

**جدول يوضح رفض الآخر المختلف**

**(1-2)**

| ل | الشخصية | العام | السبب | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| 1- | عبدالعزيز المقالح | 1982م | قصيدة الاختيار | الاستتابة وتغير مقطع القصيدة |
| 2- | عبد الكريم الرازحي | 1982م | قصة الذئب في الغابة | المواجه |
| 3- | محمد عبد الوالي | 1990م | رواية صنعاء مدينة مفتوحة | متوفى |
| 4- | عبد العزيز السقاف | 1991م | كلمة ألقاها بندوة حول حقوق الإنسان | القتل |
| 5- | علي صالح عُباد | 1992م | أيديولوجي | محاولة اغتيال |
| 6- | عبد الواسع سلام | 1992م | أيديولوجي | محاولة اغتيال |
| 7- | ياسين سعيد نعمان | 1992م | قانون إلغاء المعاهد، توحيد المناهج الدراسية | محاولة اغتيال |
| 8- | علي المقري | 1997م | دراسة حول الخمر والنبيذ في الإسلام | الدعوة للاستتابة |
| 9- | مركز الدراسات النسوية التطبيقية | 1999م | سؤ ترجمة مصطلح الجندر | إغلاق المركز وفتحه بعد سنوات وتغيير أسمه إلى مركز دراسات النوع الاجتماعي |
| 10- | صحيفة الثقافية | 2000م | بعض ما نشر من أعمال أدبية | دعوة رئيس التحرير للاستتابة |
| 11- | عبد الكريم الرازحي | 2000م | قصيدة روما حلم في ليلة صيف | المواجه |
| | | 2002م | مقالة فستان مونيكا | إحراج الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في جلسة تضمنت وفد دولي و أخذ البراءة |
| 12- | جار الله عمر | 2002م | خلافات أيديولوجية | اغتياله |
| 13- | علي الدهيس | 2006م | قصيدة لم تذكر أسمها | اغتياله |

- تكون الجدول من بعض المصادر مقابلة مع عبدالكريم الرازحي في تاريخ 3/23 /2010م ، مجلة المنتدى. ع(61،34،91،57،58،)

4. مؤشرات التسامح السياسي في الفترة (1990-2010):

أ. قيام الوحدة اليمنية 22/9/ 1990م.

ب. إعلان عن التعددية للقوى الاجتماعية و السياسية كل حسب الميل في الاتجاه سواء (يمين- يسار) ( وساد في تلك القوى اختلاف (سياسي – أيديولوجي-اجتماعي-ديني-مذهبي-ثقافي...الخ) في جميع المحافظات ومن كلا الجنسين في الحضر و الريف.

ج. وجود مؤسسات المجتمع المدني مختلفة المجالات (حقوقية، سياسية، اجتماعية، علمية).

د. الإعلان النظام الديمقراطي كنظام للدولة.

هـ. ممارسة جميع القوى الاجتماعية والسياسية لحقوقها السياسية والمدنية منها المشاركة في العمليات الانتخابية بغض النظر عن نتائج الانتخابات السابقة سواء التشريعية أو الرئاسية أو ما تتخللها من إشكاليات.

و. ضمن دستور دولة الوحدة قيماً ملائمة لنظام ليبرالي بغض النظر عن التعديلات الدستورية عليه.

ز. السماح لمشاركة المرأة في الحياة السياسية رغم أن النسبة لا تزال بسيطة بالنسبة لمثيلاتها في مجتمعات عربية أخرى مثل تونس، مصر، المغرب، الجزائر...الخ.

ح. وثيقة العهد والاتفاق الموقع عليها بين المختلفين سياسياً.(الشريكين الأساسيين للوحدة)عام 1994م في عمان.

ط. المصالحة بين الأحزاب المختلفة، قبول بعضها.

ي. تعايش( مذاهب دينية مختلفة، مع الأقليات الدينية).

ك. الاندماج الاجتماعي، الثقافي بين جميع محافظات الجمهورية.

ل. وجود حراك اجتماعي، سياسي بين القوى الاجتماعية و السياسية في الساحة السياسية اليمنية ويظهر ذلك عند خروج التجمع اليمني للإصلاح من السلطة رغم أنه داعم الحزب الحاكم منذ ما قبل الوحدة.

م. انتهاء كل صراع بالمصالحة بين المتصارعين ذلك يعني أن هناك قبولا للآخر ووجود الاختلاف يعد من طبيعة الحياة الديمقراطية.

ن. احل الهدنة بين الأطراف المتنازعة في صعده خلال الحروب الستة.

س. مواقف مؤسسات المجتمع المدني من مختلف الأحداث منذ الإعلان عن التسامح السياسي 1990م.

ع. مواقف القوى السياسية من مختلف الأحداث منذ الإعلان عن التسامح السياسي 1990م.

**رابعاً: عوامل الصراع السياسي للفترة من (1990–2010)م.**

فيما يلي نوضح عوامل الصراع للفترة من(1990- 2010)م.

**1- التعصب:**

أخذت جماعات الإسلام السياسي مواقف حدية لنفسها وجعلت لأهدافها قاعدة (الغاية تبرر الوسيلة).لأنها ترى أن جميع أفراد المجتمع جهلة، وأن كل من يخالفها الرأي كافر، فتستخدم ثنائية (الكفر، الإيمان) ضد كل من يخالفهم سواءً كانوا (مبدعين، حزبيين، أصحاب فكر معين...الخ). حيث قامت :"بإسقاط الفكر الجهادي على واقع الصراع السياسي بدون وضع في الاعتبار الاختلاف الزمني و المكاني بكل أبعاده و متطلباته ومن تصرفاتها تشويش الهوية الدينية في السياق الديني(...) وبالتالي قد يكون ذلك الإسقاط يهدد التفاعل مع المختلف الذي قد يخلط الأمور و يخرجها عن حدودها"[30] يرفض المتعصبون التعددية والاختلاف، ذلك لارتباطهم أساساً بالجانب السياسي وليس لارتباطهم بالعقيدة ومن خلال تشددهم وتمسكهم بأفكار معينة يدعون قادتهم ويؤكدون عليها مما يجعلهم يتمسكون بها ودائماً ما تأخذ أفكارهم روح الثقة بالقادة حتى أنهم لا يجرؤن على السؤال ويظنوا أنفسهم أنهم يمتلكوا الحقيقة المطلقة .

ويعطوا أنفسهم الحق في تنفيذ الأحكام التي يروها، متخذين تلك الأحكام من التراث الإسلامي . وهنا تتجاهل الجماعة الدولة ممثله بالسلطة القضائية الموكل إليها تنفيذ الأحكام أو تغيير الأخطاء مهما كانت مستوياته.

2- السلطة:

تعد السلطة أحد أهم عوامل الصراع السياسي في دولة الوحدة خاصة عندما تكون الديمقراطية هي النظام السياسي في البلاد، فعندما تحالفت قوى اجتماعية يفرض ذلك التحالف التنازل لبعضهم البعض،

والتداول لكل طرف ، ولأن السلطة تتمتع بصلاحيات مختلفة جعل التنافس عن الوعي المجتمعي الذي يعد مشوهاً بكثير من المفاهيم الموجودة و المتراكمة لديه وبعضها مارسها بدون الوعي بها مثل الانتخابات النيابية خاصة بالبرلمان أي ممثلين الشعب في السلطة التشريعية المعنية الأساسية بتشريع القوانين ومراقبة الحكومة ومسألتها

نتائج الدراسة:

1- وجود ثقافة سياسية تعبوية ساعدت على رفض الآخر واستهدفت عماد التنمية (الشباب)خاصة الفئة العمرية (38:18) مما يشير إلى أن الهدف الأساسي هم الشباب. مما ساعدت على تكريس ثقافة الكراهية ورفض الآخر المختلف مهما كان اختلافه.

2- استغلال دور العبادة في إيصال أكبر نسبة من ثقافة الكراهية في غرف مخصصة لذلك رغم أن الظاهر أن دور العبادة تستخدم لأداء الفرائض فقط وما وجد عكس ذلك تماماً.

3- رغم الصراعات السياسية في اليمن جميعها تشير إلى أن كل صراع يكون أعنف من السابق مع اختلاف آلياته.

**توصيات الدراسة :**

توصلت الدراسة إلى بعض من التوصيات أهمها:

1- نشر ثقافة سياسية اختيارية في أوساط الشباب الى جانب فتح مرافق اجتماعية لاستغلال أوقات فراغهم و تنمية مهارتهم و قدراتهم بما يعود بالفائدة لهم وانعكاس ذلك على المجتمع مثل الأندية (الرياضية – أدبية–ثقافية ...الخ).

2- على وزارة الأوقاف فتح أو إغلاق الأبواب المغلقة الموجودة في دور العبادة ومتابعة الخطابات في جميع الأوقات وليس وقت الصلاة فقط.

3- على وزارة الإعلام نشر ثقافة التسامح حتى توجد ثقافة القبول بالآخر المختلف (ثقافياً–أيديولوجيا–اجتماعياً–سياسياً...الخ).فمنها يكتسب جميع أفراد المجتمع الذكور والإناث في الحضر والريف ثقافة اجتماعية متعددة الاتجاهات وبأساليب متعددة سواء كانت عن طريق الدراما–المسرح –الإذاعة و....غيرها).

**قائمة المراجع:**

1- أبن منظور . لسان العرب (بيروت: دار المعارف (ن،ط)(ن،ش).

2- إحسان محمد الحسن . 2008م علم اجتماع العنف و الإرهاب، دار الأوائل :عمان .

3- أبو بكر السقاف. 2008م .الوحدة اليمنية أزمة الاندماج في اليمن المعاصر (مؤلف جماعي) ترجمة علي محمد زيد (الفرات: بيروت).

4- أحمد زايد . العنف. 2005م المفهوم و الأنماط و العوامل (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية: القاهرة . ع (2) السنة الأولى ،فبراير.

5- أحمد الصيادي . 1990،المادة التاريخية في كتابات نيبور (دار الفكر: بيروت).

6- جابر عصفور.خريف 1426هـ - 2005م النقاش الأول في التسامح والتعصب في الفكر العربي الحديث. مجلة التسامح ع (12). ( وزارة الأوقاف والإرشاد:عُمان.

7- جمال البنا . 2000م مطلبنا الأول هو الحرية (دار الفكر الإسلامي: القاهرة).

8- حيدر إبراهيم علي . 1999م صورة الآخر المختلف فكرياً. سوسيولوجيا الاختلاف والتعصب في الطاهر لبيب صورة الآخر ناظراً ومنظوراً إليه (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت).

9- رآي تاكيه، نيكولاس غفوسديف . 2005م نشؤ الإسلام السياسي الراديكالي وانهياره (دار الساقي: بيروت).

10- سمير خليل . 1992م التسامح في اللغة. في التسامح بين شرق وغرب . ترجمة إبراهيم العريس (دار الساقي: بيروت).

11- سعيد الشيباني.1999م. ديسمبر. كشف الحقيقة الخفية لمركز الدراسات النسوية. ع(57)مجلة المنتدى.: تعز.

12- سعيد الشيباني. 2000م. أغسطس. عرض هادئ لمسيرة الثقافية ع(61). مجلة المنتدى. :تعز).

13- على أسعد وطفة ،عبد الرحمن الأحمد.2002م. التعصب ماهيته وانتشاره (ع (3) مج (30) المجلس الوطني للثقافة: الكويت).

14- عبدالله بن حسين الأحمر. 2008م .مذاكرات عبدالله بن حسين الأحمر (الأفاق: صنعاء).

15- عبدالرحمن الخميس.2000م. الرازحي يبرئ الشياطين ويتهم الملائكة ع(58) فبراير.مجلة المنتدى: تعز)

16- فؤاد الصلاحي. 2006م.علاقة المثقف بالمجتمع و النخبة السياسية في(الثقافة اليمنية الواقع وأفاق المستقبل) (مؤسسة العفيف الثقافية: صنعاء).

17- .كل هودسن. 1990م. الثنائية الحسابات العقلانية،و الحرب في اليمن في التحولات السياسية في اليمن (مؤلف جماعي ) ترجمة حمود الصلاحي وآخرون (المعهدالأمريكي للدراسات اليمنية: صنعاء).

18- معتز سيد عبد الله . 1989م اتجاهات التعصب . عالم المعرفة (ع (137): وزارة الثقافة:الكويت).

19- محمد محمد المقالح: من قتل جار الله عمر.الجريمة بين الدين و السياسة.(ن،ط)،(ن،ش).

20- نارد روجيه . 2008م. اليمن بين (90- 1994)م في اليمن المعاصر (مؤلف جماعي) ترجمة علي محمد زيد (الفرات بيروت) .

**الهوامش :**

(1) دستور الجمهورية اليمنية للعام 1990م.

(2) رواق العربي. 1995م مبادئ التسامح . ع(2).(مركز القاهرة لحقوق الإنسان:القاهرة ) ص5 .

(3) أحمد زكي بدوي.(ن،ش) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ،(ن،ط)، (مكتبة لبنان : بيروت.) ص 392 .

(4) عبد الهادي الجوهري. 1999م . معجم علم الاجتماع (ن،ط) (المكتب الجامعي الحديث :الإسكندرية) ص 262 .

(5) أحمد زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية . مرجع سابق.ص 398 .

(6) .نفس المرجع.ص 438 .

(7) أبن منظور .لسان العرب(ن،ش).(بيروت: دار المعارف ،مج 2،(ن،ط)

(8) جابر عصفور 2005م. النقاش الأول في التسامح والتعصب في الفكر العربي الحديث.(مجلة التسامح . وزارة الأوقاف والإرشاد عُمان . ع (12) (خريف 1426هـ – ص 22 .

(9) علي أومليل .هل التسامح مفهوم محايد. مرجع سابق . ص103.

(10) نفس المرجع . ص 104 .

(11) نفس المرجع. ص106.

(12) جابر عصفور . هوامش على دفتر التنوير مرجع سابق . ص 416 .

(13) *حيث تعايش مذاهب إسلامية مختلفة(الزيدية،الشافعية،الاسماعلية (أقلية)،الصوفية (أقلية)). مع بعضهم البعض ومع غيرهم من أصحاب الديانة اليهودية (وهم أقلية أيضاً) بدون مشاكل.

(14) أحمد الصيادي . 1990المادة التاريخية في كتابات نيبور (دار الفكر: بيروت)، ص136 .

(15) عبد الله طاهر. 2008 م. التسامح الديني . ورقة عمل قدمت لندوة التسامح الديني و الثقافي في المجتمع اليمني . منتدى جسور الثقافة (صنعاء: للفترة 5 : 8 يناير، ص 5

(16) دستور دولة الوحدة المادة 5 ، 40، 41 .

(17) مثل معهد حوار الأديان: متفرع من جامعة الإيمان . دبلوم ثلاث سنوات بعد الثانوية العامة. تخصص ديانات. يتخرج الدارس فيه داعية إسلامي.

(18) كانت المعاهد الموجودة من قبل تدرس منذ المراحل الدراسية الأولى حتى الثانوية العامة مثل المعاهد العلمية.(سابقاً).

(19) فؤاد الصلاحي. 2006م علاقة المثقف بالمجتمع و النخبة السياسية في(الثقافة اليمنية الواقع وأفاق المستقبل) (مؤسسة العفيف الثقافية،.صنعاء، ص38.

(20) ذكر قادري أحمد حيدر. في كتابه قراءات نقدية في العولمة و التأسلم السياسي.ذكر ما نشرته صحيفة الإيمان الصادرة عن جامعة الإيمان يوم الثلاثاء 21/يونيو/1994م/العدد24. وفيها تتردد كلمة المرتدين و المفسدين و الكافرين التي يصف ويوصم بها الاشتراكي ومجتمع الجنوب من الوطن اليمني الذين تجوز مقاتلتهم وقتلهم أجمعين ، جلبا للمصلحة، ودرءاً للمفسدة، وهي قطعاً فتوى توظف الدين لخدمة الشأن السياسي، و المصلحي(...) ويقول عن شعب الجنوب ولا ادري هل فاتهم أي سكان الجنوب أن يدركوا مدى الخطر العظيم على الدين و الدنيا إذا كانت الغلبة للمرتدين ، وهم يعلمون حقيقة هؤلاء ونواياهم الخبيثة، و ماضيهم المليء بالجرائم، و الإفساد ، والظلم، والجبروت، والقهر، و الإذلال، واستباحة كل شيئ مما حرم الله و محاربة كل مظهر من مظاهر الدين (...)الخ.

(21) أبو بكر السقاف. 2008م ، الوحدة اليمنية أزمة الاندماج في اليمن المعاصر (مؤلف جماعي) ترجمة علي محمد زيد (الفرات: بيروت) ص179

(22) حيث تم قصف العاصمة صنعاء بخمسة وتسعون صاروخاً لم ينفجر منها سوى أثنين فقط. هذا يدل على وجود أسلحة لم يتدرب عليها الجيش إضافة عدم معرفة الجيش بالمواقع الجغرافية أو ما تسمى بالإحداثيات الصحيحة.

(23) برنارد روجيه . 2008م اليمن بين (90- 1994)م في اليمن المعاصر (مؤلف جماعي) ترجمة علي محمد زيد (الفرات : بيروت)ص 136 .

(24) ما يكل هودسن. 1995م الثنائية الحسابات العقلانية،و الحرب في اليمن في التحولات السياسية في اليمن (مؤلف جماعي ) ترجمة حمود الصلاحي وآخرون (المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية : صنعاء) ص 197 .

(25) * توقيع اتفاقية الائتلاف الثنائي بين المؤتمر الشعبي العام، التجمع اليمني للإصلاح في يوليو 1994م ووقع عن الطرفين عبد الوهاب الأنسي عن الإصلاح ،عبد العزيز عبد الغني عن المؤتمر. وقد نشرت صحيفة الصحوة نص تلك الاتفاقية و التوقيع عليها .

(26) جمال البنا ،2000م. مطلبنا الأول هو الحرية (دار الفكر الإسلامي: القاهرة). ص51 .

(27) عبدالله بن حسين الأحمر. 2008م مذاكرات عبدالله بن حسين الأحمر(الأفاق : صنعاء) ص252.

(28) محمد محمد المقالح. 2004م من قتل جار الله عمر. الجريمة بين الدين والسياسة. ،ط1 (مركز عبادي: صنعاء) ص28.

(29) رآي تاكيه، نيكولاس غفوسديف .2005 م، نشؤ الإسلام السياسي الراديكالي وانهياره (دار الساقي: بيروت) ص 9.

(30) حيدر إبراهيم علي . 1999م صورة الآخر المختلف فكرياً. سوسيولوجيا الاختلاف و التعصب في الطاهر لبيب صورة الآخر ناظراً ومنظوراً إليه (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت). ص 122 .